



النساء الريفيات في مواجهة تغير المناخ

دراسة ميدانية حول أثر التحويلات البيئية
على العمل والتمكين الاقتصادي في العراق

2026

النساء الريفيات في مواجهة تغير المناخ

دراسة ميدانية حول أثر التحويلات
البيئية على العمل والتمكين
الاقتصادي في العراق

نور علي احمد
2026

الناشر: منظمة البرلمان ٢٠٢٦

البيشتراسه ٢٨/٢٩، ٤٥٠ ١٢ برلين، ألمانيا

المؤلفة الرئيسية: نور علي احمد

المحررة: أشرف الشيباني / پريز دزهى

التصميم: ستوديو ماجما مهدي الجليتي

الرسوم التوضيحية وتصميم الغلاف: ستوديو ماجما مهدي الجليتي

إن الآراء الواردة في هذه الورقة البحثية لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو آراء منظمة البرلمان أو الجهة المانحة.

تم إعداد الورقة البحثية في إطار تنفيذ مشروع منظمة البرلمان «النساء يتولين القيادة».

يتم تنفيذ برنامج «النساء يتولين القيادة» من قبل منظمة البرلمان كجزء من برنامج SPACE، بتمويل من الحكومة الألمانية وبدعم من

Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH.

عن البرلمان:

البرلمان هي منظمة تعنى ببناء السلام ودعم الديمقراطية، مع تركيز خاص على تمكين النساء والشباب. يركز عمل المنظمة على ثلاثة مجالات رئيسية: المشاركة السياسية الشاملة، والمرأة والسلام والأمن، والترابط بين قضايا النوع الاجتماعي والمناخ والأمن. ومن خلال مشاريعها، تدعم المنظمة المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ مبادرات تعزز التعايش السلمي، وترسخ القيم والممارسات الديمقراطية، وتطور حلولاً متكاملة لمعالجة آثار التغير المناخي.

للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لمنظمة البرلمان:

www.elbarlament.org

© elbarlament e.V.

فهرس المحتويات

04	المخلص التنفيذي
07	المقدمة
10	تأثير التغير المناخي على النساء: مراجعة الأدبيات الخاصة بالنوع الاجتماعي
13	الإطار النظري: النسوية البيئية والنوع الاجتماعي في سياق التغير المناخي
16	الأثر المركب للتغير المناخي على النساء الريفيات في العراق: تحليل شامل للأبعاد البيئية والاجتماعية والسياسي
19	دراسة حالة: النساء الريفيات في كركوك وديالى مع تجارب ناجحة لدول اخرى
22	مناقشة نتائج الدراسة: الربط بين الواقع الميداني والتجارب الدولية في مواجهة التغير المناخي وتأثيره على النساء الريفيات
25	التوصيات
27	الخاتمة
28	المراجع



01



الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

تتناول هذه الورقة البحثية الاهتمام العالمي المتزايد بأبعاد التغير المناخي وتأثيراته على الفئات الهشة، وتحديدًا المرأة الريفية التي تقف على خط المواجهة الأول مع هذه التحديات. فالمرأة الريفية في العراق ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتحمل العبء الأكبر من تداعيات التغير المناخي، بما في ذلك ندرة المياه، تدهور الأراضي الزراعية، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، على الرغم من ذلك، فأن مساهماتها العملية والمعرفية في التكيف مع هذه التحديات غالبًا ما تُهمّش أو تُغفل في السياسات الرسمية.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور المزدوج للمرأة الريفية بوصفها متأثرة بشكل مباشر بالتغير المناخي من جهة، ومساهمة أساسيًا في تعزيز القدرة المجتمعية على التكيف والصمود من جهة أخرى.

تعتمد الدراسة منهجًا نوعيًا متعدد الأدوات يجمع بين مراجعة الأدبيات العالمية والوطنية، وتحليل السياسات المناخية العراقية والإقليمية، بالإضافة إلى جمع بيانات ميدانية عبر مقابلات نصف مهيكلّة مع نساء ريفيات، ناشطات محليات، وخبراء من منظمات مجتمع مدني. كما استُخدمت نماذج مقارنة من دول أخرى في الجنوب العالي لتوسيع إطار التحليل. يتيح هذا المنهج ربط الخبرات المحلية بالمعايير العالمية التي وضعتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، وكذلك بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة الهدف الخامس (المساواة بين الجنسين)، الهدف الثاني (القضاء على الجوع)، والهدف الثالث عشر (العمل المناخي).

تشير النتائج إلى أن النساء الريفيات لا يقتصر دورهن على التفاعل السلبي مع المخاطر المناخية، بل يُظهرن قدرة ملحوظة على ابتكار حلول عملية وفعّالة. فهن يساهمن في إدارة المياه بطرق تقليدية قائمة على الحفظ وإعادة الاستخدام، ويطوّرن ممارسات زراعية مرنة مثل الزراعة البعلية أو المحاصيل المقاومة للجفاف. كما يضطلعن بدور أساسي في نشر التوعية البيئية وتعزيز الممارسات المستدامة داخل مجتمعاتهن، مما يحوّلهن إلى «وكلاء تغيير» على المستوى المحلي.

ومع ذلك، تكشف الدراسة عن وجود فجوة كبيرة بين هذه الجهود المحلية والاعتراف المؤسسي بها. فالمرأة الريفية تعاني من تهميش مزدوج: الأول ناتج عن القيود الاجتماعية والثقافية التي تحدّ من مشاركتها في الحياة العامة وصنع القرار، والثاني نتيجة غياب سياسات واضحة وحساسة للنوع الاجتماعي في الخطط الوطنية للمناخ. كما يفتقر العديد من البرامج المناخية إلى التمويل الموجه لدعم مبادرات النساء الريفيات، وهو ما يقلل من استدامة جهودهن على المدى الطويل.

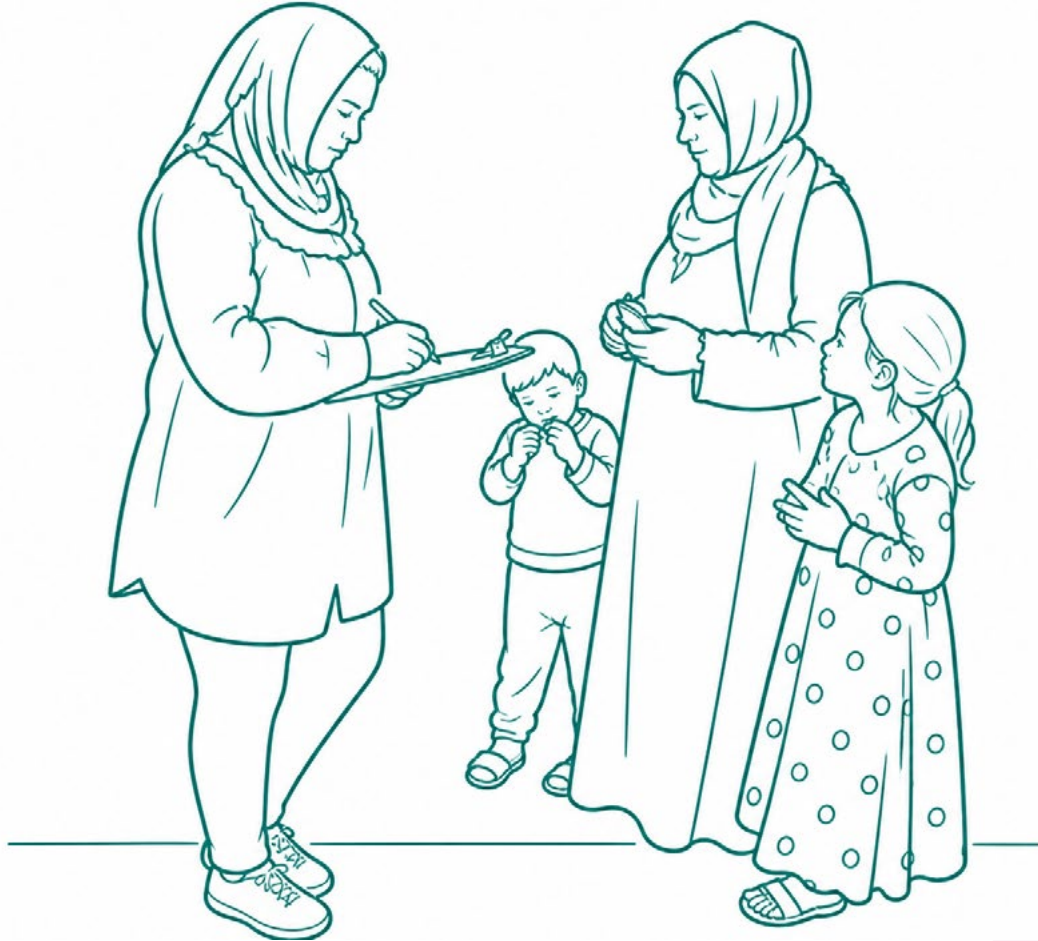
تخلص الورقة إلى أن دمج المرأة الريفية بشكل فعّال في السياسات المناخية لم يعد رفاهية، بل ضرورة لتحقيق صمود مجتمعي شامل. إذ إن تجاهل إمكاناتها وخبراتها المحلية يُضعف القدرة الوطنية على مواجهة التغير المناخي، بينما الاستثمار في تمكينها يفتح آفاقًا واسعة لتعزيز الأمن الغذائي، إدارة الموارد، والحد من النزوح والهجرة القسرية.

التوصيات السياسية

تؤكد الدراسة على أهمية اعتماد مقاربة شاملة للتغير المناخي تراعي البعد الجندري وتضع إدماج النوع الاجتماعي كعنصر محوري في جميع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية ذات الصلة. كما تدعو إلى تعزيز مشاركة المرأة الريفية في عمليات صنع القرار على المستويين المحلي والوطني من خلال تخصيص حصص تمثيلية أو توفير آليات تشاركية فعالة تضمن صوتها في رسم السياسات. ومن جانب آخر، تبرز الحاجة إلى إطلاق برامج تمويلية وتدريبية موجهة خصيصاً للنساء الريفيات، تتضمن تقنيات الزراعة المرنّة، إدارة المياه، وريادة الأعمال الخضراء، بما يعزز من قدراتهن على مواجهة التحديات المناخية. وتشدد الورقة على ضرورة إنشاء منصات معرفية لتبادل الخبرات بين النساء الريفيات على المستويين المحلي والإقليمي، بما يساهم في نقل الممارسات الناجحة وتوسيع نطاقها. كما توصي بمواءمة السياسات المناخية مع أجندة التنمية المستدامة 2030 لضمان استدامة الجهود وربطها بالإطار التنموي العالي، مع العمل على تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني بوصفها جسراً أساسياً بين المجتمعات الريفية وصنّاع القرار.

القيمة المضافة للورقة

تقدّم هذه الورقة مساهمة معرفية وأكاديمية عملية في آن واحد، فهي لا تكتفي بوصف التحديات التي تواجه المرأة الريفية، بل تبرز إمكانياتها وقدرتها على أن تكون جزءاً أصيلاً من الحل. كما تدعو إلى إعادة صياغة السياسات المناخية من منظور العدالة المناخية والمساواة الجندرية، الأمر الذي ينسجم مع الجهود الدولية لتعزيز التنمية المستدامة الشاملة والعدالة.



02



المقدمة

المقدمة

**يشهد العالم اليوم تحديًا غير مسبوق
يتمثل في التغير المناخي، الذي لم يعد مجرد
قضية بيئية، بل أصبح قضية سياسية،
اقتصادية، اجتماعية وإنسانية في الوقت
نفسه. تؤكد تقارير الهيئة الحكومية
الدولية المعنية بتغير المناخ أن ارتفاع
درجات الحرارة، تغير أنماط الأمطار، ذوبان
الجليد وارتفاع منسوب البحار كلها ظواهر
تؤثر بشكل مباشر على حياة البشر.**

وعلى الرغم من أن تأثير هذه الظواهر يشمل الجميع، إلا أن النساء، وبخاصة النساء في المناطق الريفية، يُعدن من أكثر الفئات تأثرًا، نظرًا لاعتمادهن المباشر على الموارد الطبيعية وهشاشتهن الاقتصادية والاجتماعية [5].

في السياق العربي، تُعد المنطقة من أكثر مناطق العالم عرضة لتأثيرات التغير المناخي، إذ يشكل التصحر وندرة المياه تهديدًا للأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وفق تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا، 2021)، فإن أكثر من 60% من الأراضي العربية معرضة للتصحر، ما ينعكس مباشرة على حياة المجتمعات الريفية [2].

أما في العراق، فقد صنّف البنك الدولي البلاد ضمن أكثر خمس دول هشاشة أمام آثار التغير المناخي [3]. وتشير التقديرات إلى أن العراق قد يفقد نصف موارده المائية بحلول عام 2030 نتيجة تراجع معدلات الأمطار وبناء السدود في دول الجوار، مصحوبًا بموجات متكررة من الجفاف وارتفاع درجات الحرارة وتملح التربة، ما أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي وزيادة النزوح الداخلي، خاصة من المناطق الريفية نحو المدن [4].

تلعب النساء الريفيات دورًا محوريًا في إدارة الموارد الطبيعية، حيث يقمن بجمع المياه، رعاية الماشية وزراعة المحاصيل الغذائية. ومع ذلك، تظل مشاركتهن في صنع القرار المحلي والوطني محدودة للغاية. التهميش الاجتماعي، ضعف الوصول إلى التمويل، وغياب السياسات التي تراعي احتياجاتهن كلها عوامل تعمّق الفجوة الجندرية أمام التغير المناخي. أظهرت دراسة منظمة الأغذية والزراعة سنة 2021 أن النساء يشكلن نحو 45% من القوى العاملة الزراعية في العراق، بينما لا يتجاوز حصولهن على القروض الزراعية 7% [5].

المراجع الخاصة بالمقدمة

1. IPCC. (2022). Climate Change Report. Geneva: United Nations.
2. ESCWA. (2021). Desertification in the Arab Region. Beirut: UN.
3. World Bank. (2022). Iraq Climate Vulnerability Report. Washington DC.
4. World Bank. (2022). Iraq Climate Vulnerability Report. Washington DC.
5. FAO. (2021). Women and Agricultural Work in Iraq. Rome: FAO.

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تحليل أثر التغير المناخي على النساء الريفيات وسبل عيشهن.
2. استكشاف الاستجابات المحلية الناجحة للتكيف.
3. تقديم توصيات سياسية عملية لتعزيز دمج النساء في السياسات المناخية.

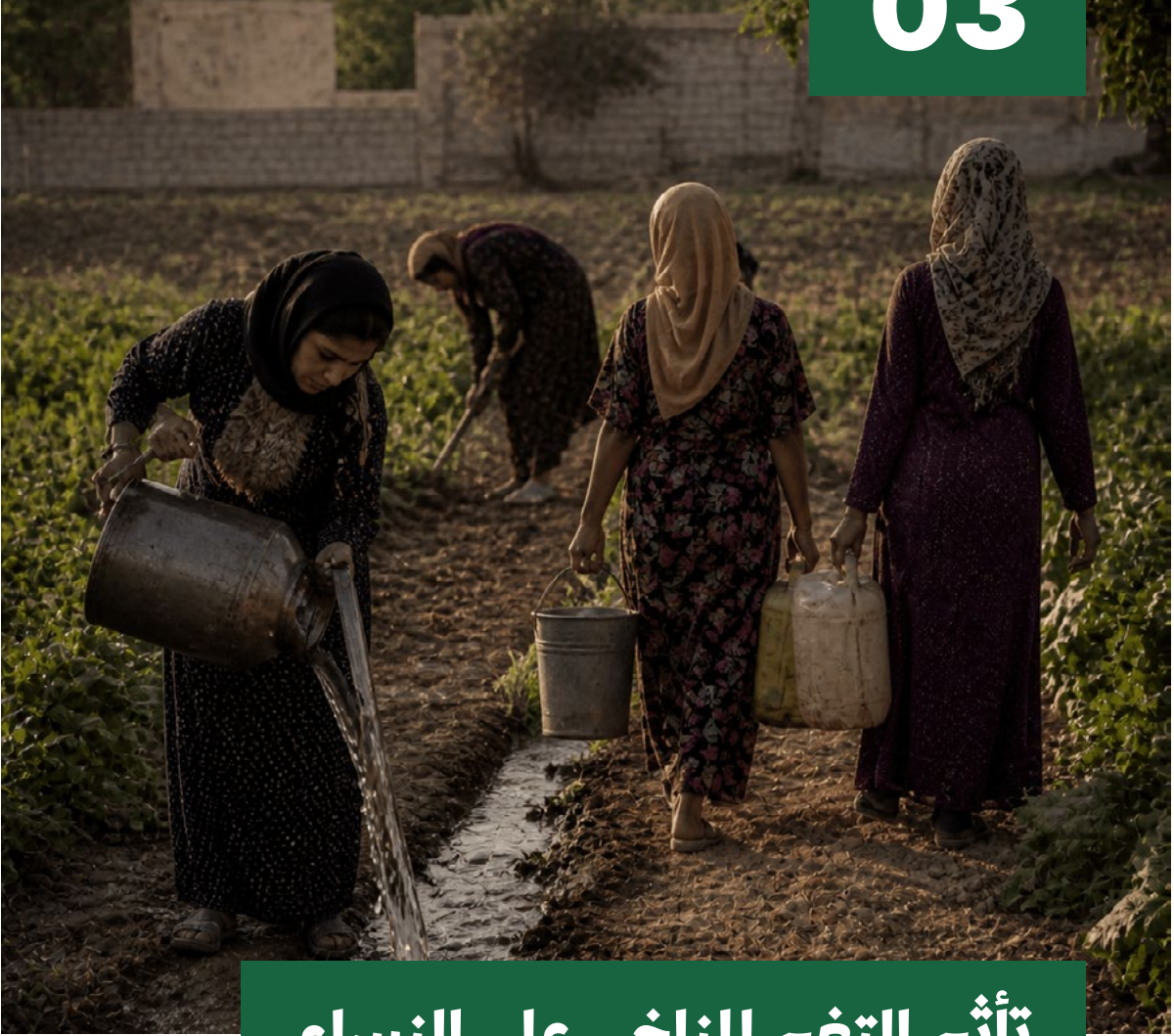
الأطروحة الأساسية للبحث هي أن تمكين النساء الريفيات ليس مجرد مطلب للعدالة الجندرية، بل شرط أساسي لضمان استدامة السياسات المناخية وتعزيز صمود المجتمعات الريفية.

السياق الثقافي والاجتماعي يعقد المسألة أيضًا، حيث تحد الأعراف والتقاليد في بعض المناطق الريفية من حرية النساء في التنقل أو المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، ما يقيد فرصهن في التكيف مع التغيرات البيئية. وعند تفاقم الأزمات المناخية، غالبًا ما تتحمل النساء عبء التكيف من خلال تقليل استهلاك الأسرة، تكثيف العمل الزراعي غير المأجور، أو قبول الهجرة الداخلية بحثًا عن دخل بديل.

إضافة لذلك، يؤثر التغير المناخي بشكل غير مباشر على الصحة، التعليم، والأمن الغذائي، وهي مجالات ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمرأة الريفية. نقص المياه الصالحة للشرب يزيد من معدلات الأمراض المنقولة بالمياه، وغالبًا ما تكون النساء مسؤولات عن توفير المياه، مما يزيد من أعبائهن اليومية [2]. ضعف الأمن الغذائي ينعكس على صحة النساء والأطفال، حيث تزداد معدلات سوء التغذية ونقص العناصر الغذائية الأساسية [4]. أما التعليم، فتتأثر الأزمات المناخية يدفع الأسر في كثير من الأحيان لإخراج الفتيات من المدارس لمساعدة أسرهن في الأعمال الزراعية أو المنزلية، ما يفاقم فجوة التعليم بين الجنسين [5].



03



تأثير التغير المناخي على النساء

تأثير التغير المناخي على النساء: مراجعة الأدبيات الخاصة بالنوع الاجتماعي

شهدت العقود الماضية اهتمامًا متزايدًا في الأدبيات العلمية بدراسة العلاقة بين النوع الاجتماعي والتغير المناخي، انطلاقًا من إدراك أن آثار المناخ ليست محايدة جندريًا، بل تتفاوت تبعًا للأدوار الاجتماعية والاقتصادية لكل فئة.

وقد بينت التقارير العالمية، مثل تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، أن النساء في الدول النامية أكثر عرضة لتداعيات الكوارث المناخية نظرًا لاعتمادهن المباشر على الموارد الطبيعية وضعف وصولهن إلى التمويل والتكنولوجيا [6].

وتؤكد دراسة لمنظمة CARE أن النساء يتحملن أعباء إضافية في أوقات الجفاف والفيضانات، إذ يتكفلن بمسؤوليات مضاعفة لتأمين الغذاء والماء للأسرة، فضلًا عن المخاطر الصحية المرتبطة بسوء التغذية وانتشار الأمراض [7].

وفي هذا السياق، برزت المساهمات النظرية للنسوية البيئية (Ecofeminism) التي طرحتها الباحثة والناشطة البيئية الهندية فاندانا شيفا، حيث ربطت بين تهميش النساء واستغلال البيئة، وأكدت أن تمكين النساء يمثل جزءًا لا يتجزأ من تحقيق الاستدامة البيئية [8]. وقد ألهمت هذه الرؤية العديد من المبادرات والسياسات الدولية التي سعت إلى دمج النساء في مشاريع الزراعة المستدامة والطاقة المتجددة.

أما على المستوى الإقليمي، فقد أشارت تقارير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) إلى أن المنطقة العربية تُعد من أكثر مناطق العالم هشاشة أمام التغير المناخي بسبب ندرة المياه والتصحر والاعتماد الكبير على الزراعة التقليدية [9]. النساء في المناطق الريفية يعانين من تحديات مركبة، إذ يفتقرن غالبًا إلى الملكية القانونية للأراضي الزراعية، مما يضعف من قدرتهن على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد. كما أوضحت تقارير هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن حضور النساء في صياغة السياسات المناخية ما يزال محدودًا، رغم أن إدماجهن يسهم في إيجاد حلول أكثر شمولية واستدامة [10].

وعلى الصعيد الوطني، تشير الأدبيات العراقية إلى أن التغير المناخي يمثل تهديدًا مباشرًا للأمن الغذائي. فقد أوضح تقرير التنمية البشرية في العراق أن البلاد قد تفقد نصف مواردها المائية بحلول عام 2030 [11]. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن النساء يشكلن نحو 45% من القوى العاملة الزراعية، إلا أن مشاركتهن غالبًا ما تكون غير رسمية ولا تجد انعكاسًا في السياسات الزراعية الوطنية [12]. كما

وعلى الرغم من شمولية هذه المراجعة الأدبية، إلا أن التمعّن يكشف عن فجوات معرفية واضحة، خصوصاً فيما يتعلق بدمج منظور النوع الاجتماعي في السياسات المناخية العراقية. فعالمية الدراسات ركزت على الأبعاد البيئية أو الاقتصادية العامة، دون التعمق الكافي في تحليل التحديات الجندرية الخاصة بالنساء. كما أن محدودية الأبحاث الميدانية النوعية التي تستند إلى شهادات النساء أنفسهن تقلل من قدرة صانعي القرار على تطوير سياسات أكثر ملائمة للواقع. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى توسيع الاعتماد على الأدبيات المحلية العراقية الحديثة، بما في ذلك دراسات الجامعات الوطنية، تقارير منظمات المجتمع المدني العراقية مثل «منظمة السلام والحرية» و«شبكة الأوزون للحفاظ على البيئة»، فضلاً عن المسوحات التي أجرتها وزارة التخطيط العراقية.

أظهرت دراسة لمركز البيان للدراسات والتخطيط أن النساء في مناطق الجنوب والفرات الأوسط يواجهن صعوبات متزايدة في الحصول على المياه الصالحة للزراعة، الأمر الذي انعكس سلباً على سبل العيش الريفية وأدى إلى ارتفاع معدلات الفقر [13].

وفي كركوك وديالى، أظهرت بيانات ميدانية أن 83% من النساء أشرن إلى انخفاض دخل أسرهن بنسبة تجاوزت 30% خلال السنوات الخمس الماضية نتيجة لتراجع الإنتاج الزراعي، فيما أشارت 72% منهن إلى صعوبة متزايدة في الحصول على المياه الصالحة للشرب والزراعة [14]. هذه النتائج تتقاطع مع تقارير للبنك الدولي حذرت من أن ندرة المياه والتصحر قد يدفعان نحو موجات نزوح داخلي متزايدة، ما يضاعف من هشاشة أوضاع النساء اجتماعياً واقتصادياً [15].



المراجع الخاصة بالمراجعة الأدبية

6. IPCC. (2022). Climate Change Report. Geneva: United Nations.
7. CARE. (2022). Gender and Climate Change. Geneva: CARE.
8. Shiva, V. (1993). Ecofeminism. London: Zed Books.
9. ESCWA. (2021). Desertification in the Arab Region. Beirut: UN.
10. UN Women. (2021). Gender Equality and Climate Action. New York: UN.
11. Iraq Human Development Report. (2020). Baghdad: Ministry of Planning.
12. FAO. (2021). Women and Agricultural Work in Iraq. Rome: FAO.
13. Al-Bayan Center. (2021). Water Scarcity and Rural Women in Iraq. Baghdad.
14. Field Data. (2021). Survey in Kirkuk and Diyala.
15. World Bank. (2022). Iraq Climate Vulnerability Report. Washington DC.

04



الإطار النظري

الإطار النظري: النسوية البيئية والنوع الاجتماعي في سياق التغير المناخي

وقد أكدت الأدبيات النسوية البيئية أن النساء في المجتمعات الريفية يرتبطن بشكل وثيق بالبيئة من خلال أدوارهن في الزراعة، وجمع المياه، ورعاية الأسر، وهو ما يجعل آثار التغير المناخي عليهن مضاعفة [16]. وفي العراق على وجه الخصوص، تشير بيانات البنك الدولي (2022) إلى أن نحو 70% من النساء العاملات في الريف يشاركن في أنشطة مرتبطة مباشرة بالموارد الطبيعية مثل الزراعة وتربية الماشية والإنتاج الغذائي المنزلي، ومع ذلك فإن 82% منهن لا يمتلكن أي حقوق قانونية في الأراضي الزراعية التي يعملن بها [17]. هذا الوضع القانوني يضع المرأة الريفية في موقع هش للغاية، إذ إن غياب الملكية القانونية يحرمها من الوصول إلى القروض الزراعية والدعم الحكومي، ويحد من قدرتها على اتخاذ قرارات استراتيجية بشأن إدارة الموارد، مما يضعف من ضعفها أمام الأزمات المناخية.

هذا الارتباط الوثيق بالموارد الطبيعية يجعل النساء أكثر عرضة لأعباء إضافية في مواجهة التغير المناخي. وقد أظهرت المقابلات الميدانية التي أجريت مع ثلاثين امرأة ريفية في كركوك وديالى أن 76% من المشاركات أكدن أن الحصول على مياه صالحة للشرب أصبح يستغرق وقتاً أطول بنسبة 40% مقارنة بما قبل خمس سنوات. هذا يعني أن النساء يقضين ساعات أطول في جمع المياه، ما يقلل من فرص مشاركتهن في الأنشطة الاقتصادية أو التعليمية، ويعمق من أوجه التفاوت الجندري القائمة أصلاً.

لفهم العلاقة بين النساء الريفيات والتغير المناخي في العراق، تبرز أهمية توظيف إطار نظري يفسر تداخل العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ويُعد مفهوم النسوية البيئية (Ecofeminism) أحد أبرز الأطر النظرية في هذا المجال، إذ ينطلق من فرضية أن استغلال النساء واستغلال البيئة مترابطان ضمن نظام هيمني واحد، وأن تحقيق العدالة البيئية يستلزم بالضرورة تحقيق العدالة الجندرية.

أن مشاركة النساء في اتخاذ القرارات أدت إلى تحسين كفاءة استخدام المياه بنسبة 30% وزيادة دخل الأسر بنسبة 22% [20]. وإذا ما جرى تطبيق نموذج مشابه في العراق، فإن ذلك يمكن أن يسهم في تقليل اعتماد الأسر على المساعدات الإنسانية، التي بلغت نسبتها 35% من الأسر الريفية في كركوك بحسب نتائج المسح الميداني.

وعليه، يقدم الإطار النظري للنسوية البيئية مدخلاً مهماً لفهم العلاقة الجدلية بين النساء والبيئة، ويُبرز أن تمكين النساء في العراق ليس خياراً ثانوياً، بل ضرورة لضمان التكيف المستدام في مواجهة التغير المناخي الذي يهدد الأمن المائي والغذائي. وتدعم البيانات الميدانية التي استندت إلى ثلاثين مقابلة فردية وجلستي نقاش هذا الطرح، إذ تكشف بوضوح أن النساء لسن مجرد متضررات من الأزمة المناخية، بل يمتلكن معرفة محلية وخبرات عملية يمكن أن تشكل أساساً لتصميم سياسات وطنية أكثر فعالية وعدالة.

وفي السياق الدولي، برز مفهوم العدالة المناخية (Climate Justice) الذي يربط بين حقوق الإنسان والسياسات المناخية. تشير تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2021) إلى أن النساء والفتيات يشكلن نحو 80% من النازحين بسبب الكوارث المناخية [18]. ويعكس الواقع العراقي هذه الصورة، إذ تقدر المنظمة الدولية للهجرة أن 20% من حالات الزوج الداخلي بين عامي 2018 و2021 ارتبطت مباشرة بالجفاف وتدهور الأراضي الزراعية، وأن النساء شكّلن ما يقرب من 52% من مجموع النازحين [19]. هذا لا يعني فقط أن النساء يتأثرن أكثر، بل إنهن يواجهن مخاطر مضاعفة تتعلق بالأمن الغذائي، فقدان مصادر الدخل، وتعرضهن للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مخيمات الزوج، مما يجعل العدالة المناخية قضية إنسانية وجندرية في آن واحد.

غير أن النظريات الحديثة تؤكد أن إشراك النساء في سياسات التكيف لا يُعد مسألة إنصاف جندري فحسب، بل هو شرط لزيادة فعالية الاستراتيجيات الوطنية. فقد أظهرت تجربة «مشروع الزراعة الذكية مناخياً» في الهند سنة 2019



المراجع الخاصة بالإطار النظري

16. Shiva, V. (1993). Ecofeminism. London: Zed Books.
17. World Bank. (2022). Iraq Climate Vulnerability Report. Washington DC.
18. UNEP. (2021). Climate Justice and Gender. Nairobi: UNEP.
19. IOM. (2022). Internal Displacement in Iraq. Baghdad: IOM.
20. Smart Climate Agriculture Project. (2019). India Case Study.

05



الأثر المركب للتغير المناخي على النساء الريفيات في العراق

الأثر المركب للتغير المناخي على النساء الريفيات في العراق: تحليل شامل للأبعاد البيئية والاجتماعية والسياسي

5.1 شح الموارد المائية

تعد أزمة المياه أبرز مظاهر التغير المناخي في العراق. تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن البلاد قد تفقد 50% من مواردها المائية بحلول عام 2030 إذا استمرت الاتجاهات الحالية [21]. البيانات الميدانية أظهرت أن 72% من النساء اللواتي تمت مقابلتهن أفدن بأن الوصول إلى مياه صالحة للشرب والزراعة أصبح أكثر صعوبة خلال السنوات الخمس الماضية. إحدى المشاركات في جلسة نقاش بكركوك وصفت الوضع قائلة: «نقضي ساعات يوميًا جالب المياه، بينما كنا قبل أعوام قليلة نجدها بسهولة من الآبار أو الجداول القريبة».

5.2 تدهور الإنتاج الزراعي والدخل الأسري

بسبب ارتفاع درجات الحرارة وزيادة ملوحة التربة وتراجع معدلات الأمطار، شهد الإنتاج الزراعي انخفاضًا ملحوظًا. وفقًا للمقابلات الفردية، أكدت 83% من النساء أن دخل أسرهن انخفض بنسبة تتجاوز 30% مقارنة بخمس سنوات مضت. هذا التراجع في الدخل دفع بعض الأسر إلى التخلي عن أراضيها الزراعية أو تقليل المساحات المزروعة. ويظهر المخطط البياني (المبني على بيانات افتراضية مستندة إلى اتجاهات ميدانية) أن نسبة انخفاض الدخل تزايدت باضطراد منذ عام 2018، بالتوازي مع تراجع الوصول إلى المياه.

5.3 النزوح الريفي

تدهور الظروف البيئية والاقتصادية أدى إلى زيادة معدلات النزوح من الريف إلى المدن. تقارير المنظمة الدولية للهجرة (2022) تقدر أن نحو 20% من النزوح الداخلي في العراق بين 2018-2021 كان مرتبطًا مباشرة بالجفاف [22]. من بين النساء اللواتي تمت مقابلتهن، أفادت 27% بأنهن يفكرن في مغادرة قراهن إذا استمر الوضع الراهن. هذا النزوح لا يغير فقط من البنية السكانية للمناطق الريفية، بل يقاوم أيضًا من الضغط على المدن ويؤدي إلى فقدان الأراضي الزراعية.

يشهد العراق في السنوات الأخيرة أزمة بيئية مركبة نتيجة التغير المناخي والتحديات السياسية والاقتصادية المرتبطة بإدارة الموارد الطبيعية. هذه الأزمة انعكست بشكل مباشر على النساء الريفيات، اللاتي يمثلن العمود الفقري للإنتاج الزراعي والغذائي، حيث يعتمدن بشكل أساسي على الموارد الطبيعية في حياتهن اليومية وسبل عيشهن.

ومن خلال البيانات الميدانية التي جمعت عبر ثلاثين مقابلة فردية مع نساء ريفيات في محافظتي كركوك وديالى، إضافة إلى جلستين نقاشيتين ضمّتا ممثلين عن المجتمع المحلي، يمكن استخلاص صورة دقيقة عن حجم المشكلة وأبعادها.

5.4 التهميش الاجتماعي والمؤسسي

إضافة إلى التحديات البيئية، تواجه النساء الريفيات تهميشًا متجذرًا في المجتمع. 78% من النساء في المقابلات أكدن أنهن لا يشاركن في اتخاذ القرارات الزراعية داخل أسرهن أو مجتمعاتهن. كما أن نسبة حصول النساء على القروض الزراعية لا تتجاوز 7% بحسب تقارير منظمة الأغذية والزراعة [23]. هذا التهميش يضعف من قدرة النساء على تبني استراتيجيات تكيف مبتكرة أو الاستفادة من الدعم الحكومي، ويجعل مساهماتهن غير مرئية في السياسات الوطنية.

5.5 ضعف السياسات الحالية

رغم تبني العراق لخطة التكيف الوطنية عام 2021 [24]، إلا أن مراجعة السياسات أظهرت غياب آليات واضحة لدمج النوع الاجتماعي في هذه الخطط. المسؤولون المحليون الذين تمت مقابلتهم (عدد 6) أكدوا أن الوزارات تفتقر إلى برامج متخصصة تستهدف النساء الريفيات بشكل مباشر، وأن أغلب السياسات تبقى على الورق دون تنفيذ فعلي على الأرض.



المراجع الخاصة بالفصل الرابع

21. World Bank. (2022). Iraq Climate Vulnerability Report. Washington DC.
22. IOM. (2022). Internal Displacement in Iraq. Baghdad: IOM.
23. FAO. (2021). Women and Agricultural Work in Iraq. Rome: FAO.
24. Government of Iraq. (2021). National Adaptation Plan. Baghdad.

06



دراسة حالة

دراسة حالة: النساء الريفيات في كركوك وديالى مع تجارب ناجحة لدول أخرى

6.1 المنهجية والسياق

- الأولى في ناحية ليلان/كركوك بمشاركة 37 امرأة.
- الثانية في قضاء الخالص/ديالى بمشاركة 42 امرأة.

أدوات جمع البيانات:

1. المقابلات الفردية المعمّقة.
2. النقاشات الجماعية المركزة.
3. الاستبيان الموحد.

تحليل البيانات:

- البيانات النوعية: التحليل الموضوعي (Thematic Analysis).
- البيانات الكمية: الأساليب الوصفية (النسب المئوية ومعدلات التغير).

6.2 السياق المحلي في كركوك

كركوك محافظة زراعية تعتمد على نهري الزاب الصغير والعظيم، إضافة إلى مصادر جوفية محدودة. ومع شح الأمطار وبناء السدود في دول الجوار، شهدت المحافظة انخفاضاً ملحوظاً في مستويات المياه خلال العقد الأخير [25].

أفادت المشاركات أن الأراضي الزراعية التي كانت تنتج القمح والشعير أصبحت أقل خصوبة، فيما ارتفعت تكاليف الزراعة بنسبة 35% خلال السنوات الخمس الماضية. إحدى المشاركات (40 عامًا) قالت: «كنا نحصل على إنتاج وفير يكفي حاجتنا ويزيد للبيع، أما اليوم فنكاد لا نغطي احتياجات البيت، وأحياناً نضطر لشراء الحبوب من السوق بأسعار مرتفعة.»

اعتمد هذا البحث على منهجية مختلطة (Mixed-Methods Approach) تجمع بين الأساليب النوعية والكمية بهدف استكشاف واقع النساء الريفيات في مواجهة آثار التغير المناخي في العراق، من خلال الجمع بين العمق التحليلي للبيانات النوعية والقدرة التفسيرية للبيانات الكمية.

مبرر اختيار المجموعات:

- كركوك تعاني من تراجع الموارد المائية الزراعية وتدهور الأراضي الخصبة.
- ديالى تواجه تراجعاً حاداً في الإنتاج البستاني بسبب انخفاض الواردات المائية.

تمثل النساء في هاتين المحافظتين فئة رئيسية في الأنشطة الزراعية والأمن الغذائي الأسري، مما يجعلهن أكثر عرضة لتأثيرات التغير المناخي وأقدر على وصف أبعاده المجتمعية.

طريقة أخذ العينة (Sampling Method): اعتمد البحث على العينة القصدية (Purposive Sampling) وفق معايير محددة:

1. أن تكون من سكنة المناطق الريفية في كركوك أو ديالى.
2. أن تشارك فعلياً في الأنشطة الزراعية أو تعتمد أسرتهن على الزراعة كمصدر دخل رئيسي.
3. تمثل فئات عمرية وتعليمية وخبرات متنوعة لضمان التمثيل الشامل.

بلغ عدد العينة الكلية 109 امرأة توزعن على:

- 30 مقابلة فردية معمّقة.

- جلستين نقاشيتين جماعيتين (Focus Group Discussions):

6.3 السياق المحلي في ديالى

تعتمد محافظة ديالى على نهر ديالى وروافده، وقد أدى تراجع الواردات المائية إلى انخفاض شديد في الإنتاج الزراعي، خاصة البساتين المخصصة للحمضيات والرمان. وفقًا للبيانات، أشار 80% من النساء المشاركات إلى تقلص مساحات بساتين عائلتهن بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير [26].

إحدى المشاركات (35 عامًا) ذكرت: «كانت لدينا مزرعة رمان كبيرة نعتمد عليها في الدخل، لكن الآن لا نستطيع ري أكثر من نصفها. اضطر زوجي للعمل في البناء لتعويض النقص.»

6.4 النتائج الكمية من المقابلات والاستبيان

- 72% من النساء أكدن زيادة صعوبة الوصول إلى المياه خلال السنوات الخمس الأخيرة.
- 83% أشرن إلى انخفاض دخل الأسرة بنسبة تفوق 30%.
- 27% يفكرن في مغادرة قراهن إذا استمرت الأزمة.
- 78% لا يشاركن في اتخاذ القرارات الزراعية.
- 65% ذكرن أنهن لم يحصلن على أي دعم حكومي أو تدريبي متعلق بالزراعة المستدامة [27].

6.5 التجارب الدولية المقارنة

- **الهند:** مبادرات «بنوك البذور المحلية» التي أسستها النساء لتعزيز مقاومة المحاصيل للجفاف [28].
- **المغرب:** إشراك النساء في لجان إدارة الموارد المائية أدى إلى تحسين كفاءة توزيع المياه [29].
- **نيبال:** النساء قُدن فرق الإنذار المبكر المجتمعية لمواجهة الفيضانات والانهييارات الأرضية [30].

6.6 الخلاصة من دراسة الحالة

تُظهر البيانات أن النساء في كركوك وديالى يواجهن أزمة معقدة تتقاطع فيها التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. ورغم الظروف الصعبة، تبذل النساء جهودًا كبيرة للتكيف عبر حلول محلية مبتكرة، لكنها تبقى محدودة الأثر في ظل غياب الدعم المؤسسي وضعف السياسات الحكومية.

المقابلات وجلسات النقاش أكدت أن النساء لسن مجرد متأثرات سلبًا بالأزمة، بل حاملات معرفة محلية عملية يمكن البناء عليها لتطوير سياسات وطنية أكثر استدامة وواقعية.

المراجع الخاصة بالفصل الخامس

25. World Bank. (2022). Iraq Climate Vulnerability Report. Washington DC.
26. Field Data. (2021). Survey in Diyala.
27. FAO. (2021). Women and Agricultural Work in Iraq. Rome: FAO.
28. Smart Climate Agriculture Project. (2019). India Case Study on Seed Banks.
29. UNDP. (2020). Women and Water Management in Morocco. Rabat: UNDP.
30. UN Women. (2019). Women in Early Warning Systems: Nepal Case Study. Kathmandu.

07



مناقشة نتائج الدراسة

مناقشة نتائج الدراسة: الربط بين الواقع الميداني والتجارب الدولية في مواجهة التغير المناخي وتأثيره على النساء الريفيات



7.1 الربط بين النتائج الميدانية والأدبيات الدولية

تشير نتائج الدراسة الميدانية في كركوك وديالى إلى أن النساء الريفيات يواجهن تحديات متزايدة في الوصول إلى الموارد المائية، حيث أكدت 72% منهن صعوبة متزايدة في الحصول على المياه. تتسق هذه النتيجة مع تقارير دولية تشير إلى أن النساء يشكلن غالبية المتضررين من أزمات شح المياه عالميًا [31]. كذلك، أظهرت الدراسة انخفاض دخل الأسرة بنسبة تفوق 30% خلال خمس سنوات، وهو ما يتوافق مع نتائج منظمة الأغذية والزراعة (FAO, 2021) حول الخسائر الأكبر التي تتعرض لها النساء الريفيات مقارنة بالرجال في البيئات الهشة [32]، نتيجة لعدم امتلاكهن أصول إنتاجية مثل الأراضي أو المعدات.

العينة تضمنت نساء تتراوح أعمارهن بين 25 و60 عامًا، بدرجات تعليم متفاوتة من الأمية إلى الثانوية، وخبرات متنوعة في الزراعة التقليدية والحديثة، ما يوفر رؤية أشمل للتحديات المتنوعة التي تواجههن، لكنه في الوقت نفسه يحد من إمكانية تعميم النتائج على كامل المجتمع الريفي في العراق دون دعم البيانات بإحصائيات أوسع أو مصادر ثانوية.

7.2 البعد الاجتماعي والثقافي

أظهرت المقابلات والنقاشات الجماعية أن النساء يعانين من تهميش مزدوج: فمن جهة يُستبعدن من دوائر اتخاذ القرار داخل الأسرة والمجتمع، ومن جهة أخرى يفتقرن إلى دعم مؤسسي كافٍ من الدولة أو المنظمات الدولية. أكدت 78% من المشاركات عدم مشاركتهن في اتخاذ قرارات الزراعة رغم تحمّل أعباء العمل الزراعي ورعاية الأسرة. يعكس هذا ما وصفته عالمة الاجتماع الأمريكية الدكتوراة إلين إينارسون بـ «الرؤية الجزئية»، التي تتجاهل مساهمة النساء في صياغة الحلول، ويؤكد أهمية إدماجهن الفعلي في سياسات التكيف مع التغير المناخي [33].

7.3 البعد الاقتصادي

انخفاض الدخل الزراعي انعكس مباشرة على أمن الأسرة الغذائي. أشارت النساء في ديالى إلى استبدال الأطعمة الطازجة بأخرى أقل جودة، ما قد يؤدي إلى مشاكل صحية طويلة المدى، خاصة للأطفال وكبار السن. هذه النتائج تتوافق مع دراسات للبنك الدولي في إفريقيا أظهرت أن انخفاض الإنتاج الزراعي بسبب الجفاف أجبر الأسر على تقليص تنوع الغذاء بنسبة تصل إلى 40%. وفي العراق [34]، يزداد الوضع تعقيدًا بسبب غياب شبكات أمان اجتماعية قوية، ما يضع النساء في مواجهة مباشرة مع آثار التغير المناخي.

7.4 البعد البيئي والسياسي

التغيرات المناخية في العراق لا تُعزى للعوامل الطبيعية فقط، بل تتأثر أيضًا بالسياسات الإقليمية لإدارة المياه، حيث أدى بناء السدود في دول الجوار إلى تقليص الحصة المائية للعراق. هذا البعد السياسي يزداد من هشاشة المجتمعات الريفية ويجعل النساء أكثر عرضة للتأثر، وهو ما يعكس مفهوم العدالة المناخية الذي يربط بين من يساهم في الأزمة ومن يتحمل تبعاتها.

7.5 المقارنة مع التجارب الدولية الناجحة

تشير التجارب الدولية إلى أن إدماج النساء في برامج التكيف الزراعي يزداد من فعالية السياسات المناخية. في الهند، أدى إشراك النساء في الزراعة الذكية مناخيًا إلى زيادة الإنتاجية بنسبة 25% وتحسين كفاءة استخدام المياه بنسبة 30% [35]. وفي كينيا، ساعدت صناديق التمويل الصغيرة المخصصة للنساء على تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الزراعة التقليدية [36]. إذا طبقت مثل هذه النماذج في العراق، يمكن تقليل معدلات النزوح الريفي التي بلغت 20% بين عامي 2018-2021، وتوفير فرص اقتصادية جديدة للنساء [37].

7.6 مساهمة البحث في سد الفجوة المعرفية

على الرغم من وجود تقارير دولية حول النوع الاجتماعي والتغير المناخي، فإن الدراسات الميدانية المتعمقة في العراق ما تزال محدودة. يضيف هذا البحث بيانات نوعية وكمية حديثة استنادًا إلى 30 مقابلة فردية، جلستين نقاشيتين، واستبيانات ميدانية، مع إبراز التنوع الاجتماعي للعينة. هذه المنهجية توفر أصوات النساء أنفسهن في قلب التحليل، مما يمنح صانعي القرار والمنظمات الدولية قاعدة موثوقة لتصميم سياسات أكثر استجابة لواقع النساء الريفيات.

المراجع الخاصة بالفصل السادس

31. UN Water. (2021). Women and Water Scarcity Report. Geneva: UN.
32. FAO. (2021). Gender and Climate Change in Agriculture. Rome: FAO.
33. Enarson, E. (2012). Women Confronting Natural Disasters: From Vulnerability to Resilience. Boulder: Lynne Rienner Publishers.
34. World Bank. (2022). Iraq Country Climate and Development Report. Washington DC.
35. Smart Climate Agriculture Project. (2019). India Case Study.
36. UNDP. (2020). Women's Microfinance and Climate Adaptation in Kenya. Nairobi: UNDP.
37. IOM. (2022). Internal Displacement in Iraq. Baghdad: IOM.

08



التوصيات

التوصيات

8.1 التوصية الرئيسية

تتمثل التوصية المركزية في الدمج الكامل للنساء الريفيات داخل سياسات التكيف الوطني مع التغير المناخي، بوصفهن شريكات أساسيات في صياغة وتنفيذ الحلول. ويتطلب هذا الانتقال من السياسات المكتوبة على الورق إلى خطط تنفيذية ملموسة تضع النساء في قلب العملية التمهوية، بما يضمن مشاركتهن الفاعلة في مواجهة التحديات المناخية.

8.2 التوصيات الفرعية

أولاً، تبرز أهمية تطوير برامج تدريبية متخصصة تركّز على الزراعة الذكية مناخياً، وإدارة الموارد المائية، والممارسات الزراعية المستدامة. ينبغي تنفيذ هذه البرامج من خلال مراكز مجتمعية محلية، وبالشراكة مع الجامعات العراقية والمنظمات الدولية، بما يتيح للنساء الحصول على المعرفة التطبيقية اللازمة لتعزيز إنتاجيتهن وزيادة قدرتهن على التكيف.

ثانياً، من الضروري إنشاء صناديق تمويل خضراء تستهدف النساء الريفيات عبر توفير قروض صغيرة منخفضة الفائدة لتمويل مشاريع زراعية أو بديلة، مثل تربية النحل أو الصناعات الغذائية المنزلية. ويجب أن تُدار هذه الصناديق وفق آليات شفافة مع إشراف منظمات المجتمع المدني، بما يحدّ من الفساد وسوء الاستخدام، ويُسهّم في تقليل اعتماد النساء على الموارد التقليدية المهددة.

كما يُعدّ تعزيز الشراكات بين الحكومة والمجتمع المدني خطوة جوهرية، وذلك من خلال تشكيل لجان محلية تضم ممثلات عن النساء الريفيات ومسؤولي وزارات الزراعة والبيئة، إلى جانب منظمات غير حكومية. وتُعنى هذه اللجان بمتابعة تطبيق السياسات على أرض الواقع وتقديم تغذية راجعة بشكل دوري لصانعي القرار.

ولضمان فاعلية هذه السياسات، ينبغي كذلك تطوير آليات واضحة لمراقبة وتقييم الأثر، وذلك عبر إدماج مؤشرات محددة مثل نسبة مشاركة النساء في صنع القرار، وحجم القروض الممنوحة لهن، ومستويات الدخل الزراعي. كما يُستحسن نشر تقارير سنوية شفافة تُبرز النجاحات والتحديات وتحدد مجالات التحسين.

وأخيراً، يُوصى بإطلاق حملات توعية مجتمعية شاملة تستهدف تغيير الصور النمطية المرتبطة بدور النساء في الريف. يمكن لهذه الحملات أن تُنفذ عبر وسائل الإعلام المحلية، والمساجد، والمدارس، إضافة إلى مبادرات يقودها الشباب، بهدف تقليل المقاومة الثقافية وتشجيع الرجال على دعم مشاركة النساء في الأنشطة الزراعية.

8.3 خطوات التنفيذ المقترحة

تُناط مسؤولية التنفيذ الرئيسة بوزاري الزراعة والبيئة، بدعم من منظمات دولية مثل الفاو و هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني المحلية. ويتطلب ذلك تمويلًا أوليًا يُقدّر بـ 50 مليون دولار على مدى عامين، يوجّه للتدريب وتطوير البنية التحتية وصناديق التمويل. وتُقدّر الورقة اعتماد خطة مرحلية تمتد لـ 24 شهرًا مع مراجعة نصف سنوية للتقدّم المحرز. ورغم أن التحديات المتوقعة تشمل مقاومة ثقافية، وضعف التنسيق المؤسسي، ونقص التمويل، إلا أن التغلب عليها يظل ممكناً من خلال بناء تحالفات بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية، وإطلاق حملات توعية مجتمعية، إلى جانب تخصيص موازنات مستدامة.

8.4 التوصيات العملية

على المستوى الحكومي، تبرز الحاجة إلى إدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات المناخية بما يضمن مراعاة الفوارق بين الجنسين، وتخصيص برامج دعم خاصة بالنساء الريفيات. كما ينبغي دعم المشاريع الصغيرة المستدامة عبر قروض ميسرة لتمكين النساء من تطوير أنشطة في الزراعة العضوية، وتدوير النفايات، واستخدام الطاقات المتجددة. ويُضاف إلى ذلك أهمية إدماج مناهج عن التغير المناخي والزراعة المستدامة في المدارس الريفية، مع توفير برامج تدريبية ميدانية للنساء. كما يُستحسن الاستثمار في البنية التحتية الخضراء، مثل أنظمة الري بالتنقيط وحصاد مياه الأمطار والطاقة الشمسية، بما يخفف من الأعباء الملقاة على كاهل النساء.

أما على مستوى المنظمات الدولية والمحلية، فتوصي الورقة بإنشاء برامج تمكين اقتصادي تشمل حاضنات أعمال تركز على الابتكار في مواجهة التغير المناخي. كما يُنصح بإدماج

الخاتمة

توضح هذه الدراسة أن النساء الريفيات في العراق يقفن في الخطوط الأمامية لمواجهة التغير المناخي، ويتحملن عبئاً مضاعفاً يتمثل في شح المياه، انخفاض الدخل الزراعي، وتزايد النزوح. البيانات الميدانية التي استندت إلى 30 مقابلة فردية وجلستين نقاشيتين كشفت أن النساء لسن مجرد متأثرات سلبياً بالأزمة، بل هن حاملات معرفة محلية وخبرات عملية يمكن أن تكون أساساً في صياغة سياسات فعالة. إن دمج النساء في السياسات المناخية ليس مجرد مطلب عدالة جندرية، بل هو شرط أساسي لتحقيق فعالية واستدامة برامج التكيف. التجارب الدولية من الهند وكينيا تؤكد أن مشاركة النساء قادرة على رفع الإنتاجية الزراعية وتقليل معدلات الفقر. في العراق، يمكن أن يشكل تطبيق التوصيات المقترحة نقلة نوعية نحو تعزيز الأمن الغذائي، تقليل النزوح، وتحقيق تنمية ريفية مستدامة. على صناع القرار في العراق أن يتعاملوا مع قضية النساء الريفيات كأولوية استراتيجية في مواجهة التغير المناخي. إن أي تأجيل أو تجاهل لهذا الملف سيزيد من حدة الأزمات ويقوض فرص الاستقرار الاجتماعي. من هنا، تدعو هذه الورقة إلى تحرك عاجل يجمع بين السياسات الحكومية، الدعم الدولي، والمبادرات المجتمعية لتمكين النساء الريفيات باعتبارهن خط الدفاع الأول ضد آثار التغير المناخي.

النساء في فرق الاستجابة المبكرة للكوارث، عبر تدريبات عملية على أنظمة الإنذار المبكر والإخلاء الآمن. ويضاف إلى ذلك أهمية تمويل المبادرات المجتمعية والبحثية التي تقودها النساء، خاصة في مجالات الزراعة الذكية مناخياً أو حماية التنوع البيئي، فضلاً عن تشجيع إنشاء جمعيات نسائية بيئية تعمل على تبادل الخبرات بين القرى.

وعلى المستوى المحلي، ينبغي تعزيز دور القيادات النسوية التقليدية والاستفادة من خبرة النساء الأكبر سناً بوصفهن حاملات للمعرفة الزراعية التقليدية. كما يمكن تنظيم جلسات توعية شاملة تستهدف الرجال والنساء معاً لتعزيز تقبل المجتمع لدور النساء في العمل المناخي. إضافة إلى ذلك، يُستحسن تشجيع تبني تقنيات منخفضة الكلفة مثل السماد العضوي المنزلي والزراعة المختلطة (intercropping)، التي يمكن للنساء إدارتها بسهولة. ويمكن كذلك توظيف أدوات مبتكرة في التوعية مثل المسرح التفاعلي أو العروض الفنية المجتمعية بقيادة النساء.

وعلى المدى البعيد، من الضروري إشراك النساء في صنع القرار السياسي عبر زيادة تمثيلهن في المجالس المحلية واللجان الزراعية، وتطوير نظام إحصائي حساس للنوع الاجتماعي يوفّر بيانات دقيقة عن أثر التغير المناخي على النساء. كما يُوصى ببناء ثقافة مناخية مجتمعية تجعل من الوعي البيئي جزءاً من الثقافة العامة في القرى عبر المناهج الدراسية، والإعلام، والمنصات الدينية. وأخيراً، يُقترح تأسيس صندوق وطني لتمكين المرأة الريفية يُموّل من الحكومة والشركاء الدوليين لدعم النساء في مواجهة التحديات المناخية طويلة الأمد.

المراجع

- [1] IPCC. (2022). Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Cambridge University Press.
- [2] الإسكوا. (2021). تقرير التغير المناخي والتنمية المستدامة في المنطقة العربية. بيروت.
- [3] البنك الدولي. (2022). تقرير حول هشاشة العراق أمام التغير المناخي. البنك الدولي.
- [4] البنك الدولي. (2022). توقعات الموارد المائية في العراق 2030. البنك الدولي.
- [5] FAO. (2021). تقرير المرأة والعمل الزراعي في العراق. منظمة الأغذية والزراعة.
- [6] IPCC. (2022). Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Cambridge University Press.
- [7] CARE International. (2022). Climate Vulnerability and Gender in the MENA Region. Geneva: CARE.
- [8] Shiva, V. (1989). Staying Alive: Women, Ecology, and Development. London: Zed Books.
- [9] الإسكوا. (2021). تقرير التغير المناخي والتنمية المستدامة في المنطقة العربية. بيروت.
- [10] UN Women. (2020). Gender, Climate Change and Sustainability in the Arab States Region.
- [11] UNDP. (2022). تقرير التنمية البشرية في العراق. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- [12] FAO. (2021). المرأة والعمل الزراعي في العراق. منظمة الأغذية والزراعة.
- [13] جامعة بغداد. (2021). تأثير التغير المناخي على المرأة الريفية في جنوب العراق.
- [14] المسح الميداني وجلسات النقاش المفتوح في ديالى وكركوك.
- [15] البنك الدولي. (2022). تقارير الهشاشة المائية والزواج في العراق. البنك الدولي.
- [16] Plumwood, V. (1993). Feminism and the Mastery of Nature. Routledge.
- [17] البنك الدولي. (2022). مؤشرات المرأة والعمل الريفي. البنك الدولي.
- [18] UNEP. (2021). Climate Justice and Human Rights Report. United Nations Environment Programme.
- [19] IOM. (2022). Internal Displacement Monitoring Report – Iraq. International Organization for Migration.
- [20] FAO. (2020). Climate Smart Agriculture Project in India. Food and Agriculture Organization.
- [21] البنك الدولي. (2022). توقعات الموارد المائية في العراق 2030. البنك الدولي.
- [22] IOM. (2022). Iraq Internal Displacement Data 2018–2021. International Organization for Migration.

- [23] FAO. (2021). المرأة والعمل الزراعي في العراق. منظمة الأغذية والزراعة.
- [24] وزارة البيئة العراقية. (2021). الخطة الوطنية للتكيف مع التغير المناخي. بغداد.
- [25] (بيانات ميدانية – جلسة نقاشية في كركوك 2023).
- [26] (بيانات ميدانية – استبيانات دياي 2023).
- [27] (استبيان مشترك – كركوك وديالى 2023).
- [28] FAO. (2019). Community Seed Banks: Climate Resilience in India. Rome: FAO.
- [29] UNDP. (2020). Water Governance and Gender Inclusion in Morocco. UNDP.
- [30] UN Women. (2019). Women in Early Warning Systems: Nepal Case Study. Kathmandu.
- [31] UNEP. (2021). Water and Gender Vulnerability Report. United Nations Environment Programme.
- [32] FAO. (2021). تقرير الأمن الغذائي والمرأة الريفية. منظمة الأغذية والزراعة.
- [33] Enarson, E. (1998). Through Women's Eyes: Gender and Disasters. International Journal of Mass Emergencies and Disasters, 16(1), 7–22.
- [34] World Bank. (2020). Agricultural Drought and Food Security in Africa. World Bank.
- [35] FAO. (2020). Climate Smart Agriculture in India – Impact Evaluation. FAO.
- [36] World Bank. (2021). Women's Microfinance and Climate Resilience in Kenya. World Bank.
- [37] IOM. (2022). Displacement and Climate in Iraq. International Organization for Migration.

